سياسة قطنية مستمرة
للقطر المصري

قام سعادة أحمد عبد الوهاب باشا وكيل المالية بعمل بحث واف ومحب لوضع سياسة قطنية مستدامة تجريلبلاد على يديها وقد تناول هذا البحث درس شؤون القطاع من الوجهات الزراعية والمالية والاقتصادية والتجارية كما أنه أشار إلى تدخل الحكومة في سوق الصناعة الحاضرة أو سوق العقود لشراء كورترات مقابل تسليم الحكومة للقطاع وقد رأينا أن نثبت في الفلاحة الجزء الخاص بالوجهة الزراعية من هذابحث القيام والذي نوه فيه سعادة عبد الوهاب باشا بالم.service الصادقة التي قدمها لاه حضرة صاحب الفخر، خلال فهمه وكيل وزارة الزراعة المساعد عند بحث الفم الخاص بتحديد ساحة السكاريدس كما أن الأحصاءات التي وافته بها عن تكاليف الإنتاج في الوجه البحري والفلي ساعدت في جعل هذا الجزء من البحث وافيا جليا.

الوجهة الزراعية السياسية القطنية

ينتشر البحث في السياسة القطنية من الوجهة الزراعية أن تتناول بالتحقيق أمرين: (1) تكاليف الإنتاج (2) كمية الإنتاج وأصنافه.

(1) نظيف الإنتاج

إن أهم العوامل في تكاليف الإنتاج هي: (1) ايجار الأراضي. (2) أثمان البيع والسياج. (3) الفئات. (4) أثمان الماشية وأثمان الآلات ونفقات صيانتها. (5) أجور العمال.

إيجار الأرض: أن ايجار الأراضي أهم تكاليف الإنتاج وأولاها بعناية الحكمة إذا ما سلم بأسلوب تخفيض تكاليف الإنتاج من أول ما تزمن إليه
السياسة القطنية السليمة. ولا شك أن أسعار التأجير في البلاد قد أصبحت غير متماسكة مع أسعار القطن، صحيح أن بعض فئات الإيجار قد هبطت في السنة الأخيرة، على أن ذلك الهبوط لا يزال بعيداً كله بعد عن تحقيق الانسجام بينها وبين أسعار الحاصلات الزراعية.

وقد حاولنا الوصول إلى مقارنة صحيحة بين أسعار التأجير في السنوات السابقة للحرب والسنوات الأخيرة ولكن اعترضتنا صعاب كان من المتعذر التغلب عليها تماماً، ذلك أن الكثير من الأراضي قد تغيرت ظروف زرعها من وجهة مختلفة فأصبحت المقارنة المطلقة بعيدة عن أن تحقق الفرض. 

وفياً يلي جدول يبين متوسط فئات الإيجار للأراضي التي تديرها وزارة الأوقاف في سنتي 1912 و1914 و1916 و1918، مقابلة بها في سنة 1927 و1929:

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة</th>
<th>متوسط الفدان</th>
<th>مجموع الساعه</th>
<th>مجموع الإيجار</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>جنيه مصرى</td>
<td>مليم فندق</td>
<td>جنيه مصرى</td>
</tr>
<tr>
<td>1912</td>
<td>46510.5</td>
<td>390.6</td>
<td>8793.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1913</td>
<td>57413.1</td>
<td>530.6</td>
<td>82433.3</td>
</tr>
<tr>
<td>1914</td>
<td>60313.6</td>
<td>630.6</td>
<td>97003.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1915</td>
<td>64013.7</td>
<td>730.6</td>
<td>100000.6</td>
</tr>
<tr>
<td>1916</td>
<td>52013.8</td>
<td>830.6</td>
<td>120962</td>
</tr>
<tr>
<td>1917</td>
<td>43013.9</td>
<td>930.6</td>
<td>120879</td>
</tr>
<tr>
<td>1918</td>
<td>39013.10</td>
<td>1040.6</td>
<td>122211</td>
</tr>
<tr>
<td>1919</td>
<td>39013.6</td>
<td>760.6</td>
<td>129010.1</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وقد تغيرنا من أطيان مصلحة الأملاك تلك التي لم يصب ظروف الأرض فيها إلا القليل من التغيير حتى تكون المقارنة أقرب إلى الصواب فتوصلنا إلى الأرقام الآتية:
من هذه البيانات يتضح أنه، حتى في وزارة الأوقاف وفي مصلحة الأملاك، قد كانت الزيادة في فئات الأيجارات محسوبة ولمن كانت تترواح في أغلب الأحوال بين 20 و30%. فالأولى في البعض الآخر جازت إلى 60%. على أنه لا يفوتنا أن نذكر أنه، في الأوقاف والأملاك، يوجد النظام الكفيف بقاء.
فيات الإيجار في حدود معقولة متميزة مع حالة السوق. ففي الأوقاف، قام الأخير نظام خاص بالتأجير لصغار الزراع يقضي بتخفيف أو زيادة جزء من الإيجار باعتبار 2 أو 1 ونصف ٪ في حالة زراعة السكالر بدس و1 ونصف ٪ في الأشمونى عن كل ريال من مجموع الإيجار في حالة نزول أو زيادة سعر القطن (السكاربات) في 15 أكتوبر عن السعر الذي حدث وقت المعينة مع اتخاذ سعر 30 ريالاً أساساً للسكالر بدس و20 للأشمونى.
وفي الثانية (مسلحة الأملاك) يقدر الإيجار بعد أبحاث تجرب لها الجان.
تراعى جميع الظروف وتفتق على الحالة في كل منطقة.
إذا كانت الإيجارات في الأوقاف والأملاك قد زادت إلى الحدود المبينة في الحدود المدونة من قبل، مع ما هناك من أنظمة كافية لتكفيلة إرحاق المستأجرين، فلما في الدواوير الخاصة قد بلغت مدة نهآ تحت عبء المستأجرين ورزحوا تحت أثقال الديون السنة بعد السنة، حتى كادوا يصبحون أرقاء يشتغلون مسلحة أبام الأملاك، وقد ارتفعت الفئات في بعض الأحيان إلى ضعف ما كانت عليه قبل الحرب وأصبحت في بعض الأحيان إلى
وما كانت أسعار القطن اليوم قد أصبحت في مستوى أسعار قبل الحرب بالنسبة للسكالر بدس ودون تلك الأسعار بالنسبة للأشمونى فقد أصبح من المتعين علاج مسألة الإيجارات علاج يخفف تكلفية الإنتاج ورفع عن كاهل الفلاحين عبء أصابته الأسعار الحالية لا تبرر احتهاله.
وقد فكر في الوسائل التي يمكن بها مداراة هذه الحالة فرآ أن وضع صريح يفقى بتفتيش فئات الإيجار بنسبة معينة لا يمكن أن يكون الاجراء.
به بعض الضرائب فضلاً عمداً قد يكون له من أثر في العلاقات الشخصية بين المالك والمستأجر، هذا إذا لم نذكر بعدة عن العدالة في كثير من الأحوال، لأنه مع وجود المالك الذي يرهق المستأجر بهم فان هناك من يعطون عليه كل العطف، وغير خاف أن ظروف الأرض وتربتها، والزراعة وتربيتها، تختلف من جهة إلى جهة، ومن سنة إلى سنة، والنظام العادل هو الذي يبحث كل حالة على حدة بحسب ظروفها، ولكن حتى في هذه الحالة تعتبرنا صعوبات التنفيذ.

لا بقاء بعد ذلك إلا أحد سبلين:

الأول - اتباع الطريقة التي تتبعها وزارة الأوقاف وعدد من كبار المالك وهي القاضية بجعل فئات التأجير خاضعة لتنقلبات أسعار القطن، وأخذ السعر في تاريخ معين (مثل 15 أكتوبر الذي اختارته وزارة الأوقاف) أساساً للمحاسبة فيزد الإيجار أو يبطه طبقاً لما يكون قد وصل إليه السعر.

الثاني - تعقيم طريقة التأجير "عيناً" أي أن يكون إيجار الغذان باعتبار كذا فنطولا من القطن.

والطريقة الأولى قد تكون الطريقة الثانية لدى بعض الهيئات المنظمة كوزارة الأوقاف فقد ألف مستأجريها معاملتها، وقد لاحظت الوزارة المذكورة صعوبة في تنيفتها ولهك جمهور المستأجرين - خصوصاً الصغار منهم - لم يتألفوا المعاملة على أسس متغيرة، كما أن عدم تبعهم لأسعار السكنتراتات بل جعل معظمهم لا يجند تلك الطريقة غير مربح فيها كنظام عام.

في الطريقة الثانية وهي أقرب الطريقة إلى أفهام جمهور المستأجرين وهي متصلة إلى حد ما في بعض الدوائر، وكانت النظام السائد منذ عهد غير
بعد، وعادلة هذا النظام ظاهرة لا تحتاج إلى إيضاح فضلاً عن أن لها مزية أخرى، وهي أن يقوم ببيع الجزء الأكبر من الأقطان المالك الذين نعرف بالسوق وتطورات الأسعار، وأقرب على حسن التصرف من صغار الزراع الذين يشترى أقطانهم عادةً تجار الأرانب بأنهم بمثابة مستفيدين من جهلهم لأسعار البورصة. هذا وغير نافع أن المالك أقدر على الاحتفاظ بالأقطان ومنع تدفقها إلى الأسواق في الأوقات غير المناسبة.

فإذا أقر مجلس الوزراء وجهة نظرنا، هذا كان له بعد ذلك أن يقدر هل يتم تنفيذ هذا النظام عن الطريق التشير يعني أم يكفي بالنصب به والعمل على الترغيب فيه. وفي الحالة الأخيرة لأبد من مفتي زمن حتى يصبح مألوفاً، وهذا معناه استمرار نظام التأجير الحالي مع ما به من عيب وما يسببه من شكاوى حتى يحل محل النظام المقترح، مع مرور الزمن.

أعمال البيرو والسوار: لا شك في أن أسعار البيرو «التناوياً» تتبع أسعار القطن إلى حد ما، وإذا جاء اليوم الذي يزيد فيه الانتاج زيادة كبيرة فإنه لن يتعذر الحصول على التفاوي أسعار مناسبة مع أسعار القطن. ودون الأسعار التي تسود أيام الانتاج المحدود.

أما في منتصف السنة، فإنه بالرغم من التزايد المتدرد في الكميات التي تستخدم وتتالى في السكك التي تستعمل في الزراعة، فإن الأسعار لا تزال عالية نسبياً. ولقد تبين من الأبحاث الرسمي أن السكك التي استوردت في السنوات الثلاث السابقة للحرب كانت كما يأتي:

م - 6 الفلافة
في حين أن الكميات التي استوردت في السنوات الثلاث الأخيرة كانت:

<table>
<thead>
<tr>
<th>سنة</th>
<th>كمية (طن)</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>1927</td>
<td>225</td>
</tr>
<tr>
<td>1928</td>
<td>275</td>
</tr>
<tr>
<td>1929</td>
<td>327</td>
</tr>
<tr>
<td>1930</td>
<td>387</td>
</tr>
</tbody>
</table>

حقيقة أن الأسعار لم تلبث مرتفعة بعد الحرب، شأن كثير من مستلزمات الزراعة والصناعة، عن المستوى الذي بلغته في سنين الحرب، ولكن من جهة أخرى لا بد من ملاحظة وفرة الكميات التي أصبح يستهلكها القطر بالنسبة لما كان يستهلكه في الماضي كما دلت على ذلك الأرقام التي ذكرناها.

فضلا عن زيادة الإنتاج العالمي وتنوع المصادر التي يرد الينا منها مع مضاعفة الجهود في الأقطار المختلفة لاستثبات الأصناف الجديدة.

ويستنتج من الأرقام التالية أن الأسعار في الأصناف الأخرى استعادت لأنزل في مستوى لا يبعد كثيرا عن المستوى الذي كانت عليه قبل الحرب:

<table>
<thead>
<tr>
<th>الصنف</th>
<th>سعر الطن في الإسكندرية من إلى</th>
<th>السنة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1912</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1180</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1380</td>
</tr>
<tr>
<td>نباتات الصودا</td>
<td></td>
<td>1190</td>
</tr>
<tr>
<td>الصف</td>
<td>سعر الطن في الاسكندرية</td>
<td>السنة</td>
</tr>
<tr>
<td>------</td>
<td>----------------------</td>
<td>-------</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1937</td>
</tr>
<tr>
<td>الجير الالماني</td>
<td>1165</td>
<td>1938</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1045</td>
<td>1939</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>980</td>
<td>1940</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>90</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سلافات النوشادر</td>
<td>1470</td>
<td>1937</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1360</td>
<td>1938</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>1210</td>
<td>1939</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سوبر فوسفات</td>
<td>350</td>
<td>1937</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>340</td>
<td>1938</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>330</td>
<td>1939</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td>320</td>
<td>1940</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وعن أوقات الع المصروف القطر تمك طم (مايتمته). 2500000 جنون تقريبا في سنة 1929.oli بالتحالب المتزامنة مع زيادة المساحات المزرعة في القطر فقد أصبح من المتعيين:

أولا - اجراء أبحاث عامة لتتبع مدى استعمال المياه البلدي والأسمدة العضوية المستمرة من الفضلات المتنوعة.

ثانيا - البحث عن قوائم صناعة زراعة الجير باستعمال مساقط المياه في أسوان لتوليد القوى لصنع يقيم هناك.

ثالثا - تشجيع قم صناعة حامض الكبريتينك حتى يمكن تحليل جزء من الكهاءات الكبيرة من الفوسفات التي ينتجها القطر إلى سوبر فوسفات ويكاد يكون من المسائل المملكة أن استعمال مساقط المياه في أسوان.
لتمول الكهرباء سيكون من آثاره إمكان انشاء مصنع أو مصانع للسيادات في تلك الجهة التي تتوفر فيها المادة الخام. ولكن مدار البحث الآن هو تبين استطاعة ذلك الآن، أم وجوب انتظر دخول مشروع الكهرباء العام في دور التنفيذ، وهذا ما يجب أن يفهم وزارات الأشغال والزراعة والمالية بحثه حالاً.

أما فيما يخص بصناعة حامض الكبريتيك فإن هناك شركة في دور التأسيس غرضها إقامة مصنع في السويس لذلك الغرض، ولن تضمن الحكومة عليها بوسائل التشجيع، ولا شك في أن ازدياد الكميات التي توزعها الحكومة من الأسمدة على الزراع من شأنه مواءمة الأسعار وحفظها في حدود معقولة، فسواء وضعت الحكومة الأمر في المستقبل إلى البنك الزراعي المزعومك الشاؤه، أم بقيت تتولى الأمر وزارة الزراعة فإنه لا شك في أن ذلك يحقول دون المغالية في رفع الأسعار.

النفقات الرئيسي عامل مهم من عوامل المنتج خصوصاً في الزراعة حيث يدفع الزارع أجرة رئي صيني للفرد الواحد في بعض الجهات 750 أو 710 قرش ويتضح من البيانات الآتية التي وافتنا بها وزارة الزراعة مبلغ ثقة العباءة التي على عاتق المستأجر من جراء أجرة الري في الوجه القبلي:

<table>
<thead>
<tr>
<th>المنطقة</th>
<th>العدد الرئيسي</th>
<th>الكثافة العملية الرئيسي</th>
<th>نوع الري</th>
<th>الري بالباقية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>حضان قبلي</td>
<td>18</td>
<td>380 - 400</td>
<td>نار قبلي</td>
<td>يوجد من البونسي</td>
</tr>
<tr>
<td>عشيرة قبلي</td>
<td>9</td>
<td>300 - 350</td>
<td>نار قبلي</td>
<td>يوجد من البونسي</td>
</tr>
<tr>
<td>جميع بحري</td>
<td>10</td>
<td>200 - 250</td>
<td>نار قبلي</td>
<td>يوجد من البونسي</td>
</tr>
<tr>
<td>جنوب</td>
<td>11</td>
<td>150 - 200</td>
<td>نار قبلي</td>
<td>يوجد من البونسي</td>
</tr>
<tr>
<td>شمال</td>
<td>12</td>
<td>100 - 150</td>
<td>نار قبلي</td>
<td>يوجد من البونسي</td>
</tr>
</tbody>
</table>
وإذا كانت نقاط الري في الوجه البحري دونها في الوجه القبلي فهي مع ذلك لا تزال تبلغ نسبة محسوسة من تكاليف الانتاج خصوصاً في تلك الجهات من الوجه البحري التي أصبح الانتاج فيها ضعيفاً. وفيما يلي تكاليف الري في الوجه البحري حسب البيانات الواردة من وزارة الزراعة:

<table>
<thead>
<tr>
<th>نوع الري</th>
<th>الكفاءة الفعلية</th>
<th>الكفاءة الآتية</th>
<th>عدد</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>رى بالراحة</td>
<td>18</td>
<td>8.2</td>
<td>160</td>
</tr>
<tr>
<td>رى بالراحة والعمالة</td>
<td>36 - 54</td>
<td>9</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>رى بالراحة والعمالة</td>
<td>42</td>
<td>9</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>رى عمالة بستمرار</td>
<td>54 - 108</td>
<td>9</td>
<td>9</td>
</tr>
<tr>
<td>رى عمالة بستمرار</td>
<td>90</td>
<td>9</td>
<td>9</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وظهر من الجدولين أن أصحاب الوابورات، وجلهم من المالك أصحاب الأطيان، بأرون الاستغلال المستأجرين في أجرة الري أيضاً، وقد أصبحت الظروف لا تبرر هذه الفئات الفاحية، فلا التكاليف التي يتحملها أصحاب الوابورات بقيت على ما كانت عليه أيام الغلاء، في السنوات التي تلت الحرب، ولا المستوى العام للأسعار مما يثير بقاء فئات أجور الري عند الحد المبين آنفاً. فيبينا أسعار الفحم والغازات وزيت التشحيم قد هبطت بالنسب المبينة بعد نجد أجور الري – إن لم تكن عند الحد الذي كانت عنه في سنين الغلاء – فهي ليست بعيدة عن:

...
<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th>سنة 1930</th>
<th>سنة 1939</th>
<th>سنة 1941</th>
<th>سنة 1942</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>متوسط سعر الطن (المؤسسة)</td>
<td>19350</td>
<td>1850</td>
<td>1908</td>
<td>1938</td>
</tr>
<tr>
<td>المازوت</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>6</td>
<td>6</td>
</tr>
<tr>
<td>زيت التشحيم</td>
<td>499</td>
<td>379</td>
<td>384</td>
<td>392</td>
</tr>
</tbody>
</table>

ولم يقت الحكومة عند وضع تعريفها للمعرفة الجديدة أن تنظير أي أصناف الوقود بين الملايين في عمله الرسوم عليها نحو أقربه كافيا في المانيا.

هذا وقد نزلت أمام العديد والآلات نفسها في السنوات الأخيرة عما كانت عليه في الماضي وساعدت الحكومة من جنوبا على ذلك فجعلت الرسوم الحكومية عليها %6. بينما %8 وتقدر نسبة الهبوط في أسعارها في السنوات الأخيرة منها في سنوات 1920 و1921 بنحو 30%.

وأجروا العمال الذين يديرون البوارين والمكينات قد هبطت سبب وفرت عدد من أصتحب ملحين من هذه الأعمال.

قلت القائل - هذا كان التوقع أن ينتمي أصحاب البوارين في الاتجاه العام ويخففوا من أسعارهم تخفيضا يساعد على اقتصاد من نفقات الاتجاه التي أصبحت من ناحيتها غير متمايزة مع أسعار القطن.

وعلى ذكر البوارين وما تحتاج إليه الوقود لا نرى بدأ من الإشارة إلى ماياوس أصحاب البوارين وغيرهم من القلق بسبب عدم استقرار أسعار البترول وعدم تبنيها مع المستوي العام لأسعار الحاجات.
وإذا كانوا يأملون من الحكومة عناية بدرس هذا الموضوع والعمل على تخفيف آثار الاحتكار أو شيءٍ فانهما هم على حق في ذلك وقد أعطى التعديلات لمصلحت المناهج والكمية القيام بأبحاث ميدانية في هذا الموضوع.
وإذا كانت الحكومة ستتعين من جهتها ببحث هذه المسألة، فأنه من جهة أخرى قد أصبح من المتفقين بحث وسائل تخفيض الأجور الحالية الباهظة التي يتقاضها أصحاب الولابرات، لا سيما وأنه لا يزال هناك فرق كبير بين ما يتقاضاه أولئك المالك وبين التكاليف التي يتحملها.
قد لا يكون من الرغبة فيه التدخل إلى مدى كبير في العلاقات بين أصحاب الولابرات والمنتجين بالري، ولكن في ترك الحبل على الغارب من جهة أخرى أرهقنا بسجارة الزراع. لما كان أصحاب الولابرات يتق폰ون إلى فريقين — فريق الشركات وفريق المالك أصحاب الأطيان — فذا ما أمكن الاتفاق مع الفريق الأول لم يكن عسيرًا بعد ذلك، حمل الفريق الثاني على اتباع ما يتم الانتهاء إليه مع الشركات، وربما تستطيع وزارة الأشغال ما لها من سلطة منح الرخص أن تعمل في هذا الموضوع.
أمام المادة والآلات والسقاط ونواقف صيانتها: أني أشمل العدد والآلات وتفاوتها فقد أشير إليها ضمنًا عند الكلام على نواقات الرى فقد ذكر أن أسعار ما تحتاج إلى الزراعة منها أخذت في الهبوط مع نزول مستوى الأسعار في الجهات التي تنتجها. يجب أن يكون لتخفيف الرسوم الجمركية عليها أثر في أسعارها في الأسواق المحلية، وأما للشيء فقد هبطت أسعارها.
فإن لجنة أسباب أهمها ازدياد استخدام الآلات ورخص أنماط الحاصلات
الزراعة التي نقتات منها تلك المواسات، والجهودات التي تبذلها وزارة الزراعة في مكانة أو بأخرى. على أن إصلاح الأراضي البور في شمال الدلتا وغيرها، وما سيضاف إلى مساحات المراعي من جراء زيادة إيراد المياه الصيني وما يرجى من زيادة القيمة، على تربة، النامية كتبت ببقاء أسعارها في حدود معقولة.
وإذا كان للحكومة أن توجه عناية في هذا السبيل فلتكب عين طريق الإرشاد إلى خبير الطرق لتربة النامية. وبيان المزايا المادية التي يمكن جنها، وليس في الواقع من مبير لاستيراد القطر من أنواع الدواب ما تبلغ قيمتها في بعض السنوات نحو نصف مليون من الجنبيات.
ور بما كان من أسباب غلاء العدد والآلات أن شراءها في معظم الأحيان يكون بطريقة التقسيط فإذا ما استطاعت الحكومة توسيع دعائم الاعتقادات الزراعية (Le Crédit Agricole)، كما سيأتي الكلام عليها بعد، وإذا ما انتشرت جماعات التعاون وفيهم التعاون على وجه الصحيح، فإن هذه الصعة تدل على مر الأيام وخف تفقات الانتاج من هذه الناحية حتى تصح في الحدود المعقولة.
أمور العمال: نتعلم الأبحاث التي أجريتها على أن أجور العمال لا تزيد اليوم كثيرا على ما كانت عليه قبل الحرب، وهي لا تزال في حدود معتدلة. إذ استثمنا مصاريف الجين في بعض مناطق الوجه القبلي وبعض الفئات في مناطق معينة من شمال الدلتا.
فأجرة «النفر الكبير» في تنفيذ سما من تفاتيش الدومين كانت 40 مليفا في سنة 1912 وكانت تتراوح بين 50 و55 مليفا في سنة 1929.
وفي تقدير المراعين كانت 50 ميلا في سنة 1912 وكانت تتراوح بين 50 و 60 ميلا في سنة 1929.
وفي تقدير بشبيش كانت الأجرة تتراوح بين 40 و 60 ميلا في سنة 1912 و حين أن اله في سنة 1929 كانت بين 65 و 70 ميلا.
وارتقاء الأجور نسبةً في مناطق البراري يرجع إلى قلة الأيدي العاملة نسبيًا.
وفي الوجه القبلي - إذا استثنينا مصاريف الجني في بعض الجهات - لم تكن هناك زيادة باعتظالية في سنة الغلاء التي تلت الحرب مباشرة، أما الآن فإن فئات الأجور معقولة، وقد تبين لنا من المعلومات التي توصلنا إليها من بعض الدوائر التي لها حسابات منظمة أنه بينه كان متوسط أجر العامل في سنة 1913 و 1914 بين 35 و 40 ميلا فهو الآن نحو 45 ميلا.
أما الجهات التي تعالو فيها أجرة الجني في تلك المناطق التي تضطر إلى الإسراع في الجني في أوائل أغسطس وأوائل سبتمبر قبل فتح الحياض فيكتر الطلبال على الأيدي العاملة دفعة واحدة فيرفع الأجر حتى تربو تكاليف جنح الفدان على الجنيين.
ويحسن التنسيق في توفير الأيدي العاملة في مناطق شمال الدلتا وهي التي أصبحت أنسب المناطق لزراعة السكالر يد - لا شك في أن توفير وسائل النقل له أكثر ولكنه يغلى أقل بعيد في المستقبل من الاتجاه الذي استوهارد. تكاليف السكك تكاليف جنح العيش شاق في مناطق أخرى إذ بينها ترى نسبة تزاح السكان في مركز شرين مثلا 95 نسمة في الكيلو متر المربع وفي دسوق 195 وفوه.
- 7 "الملابس"
وكفر الشيخ 113 وأبو حمص 134 وكفر الدوار 130، إذا بها في شبين السككم 81 وفي منوف 268 وفي تلا 251 وفي زلفي 383 وفي طنطا 234.
وفي ميت عمر 702.

(Colonisation) البايقة قد نجحت، فأنه بالرغم مما صادف التجربة في شاها مثلما من صعوبات في بداية الأمر فأن المستعمرين لم يبلعوا أن استقر بهم القالب واستمرئوا العيش وقد جعلوا من الأرض الجرداء القلءة أرض عامة تدار عليها الخير.

ويخيل الينا أنه مع زيادة إيرادات المياه الصنف وما يترتب على ذلك من ضرورة إصلاح السككن من الأراضي البور في شمال الدلتا فإن الحاجة ستصبح حاسة إلى التفكير في "استعمار" تلك المناطق وفق طلب إلى مصلحة الأماكن الأميرية بحث هذا الموضوع من جميع وجهاته.

هذا وذا نظرنا إلى جمع تكاليف زراعة الفدن في المناطق المختلفة وجدناها بعيدة ككل البحر عن أن يثبت منها الفلاح رجا يبكر، وذلك يقضى من جانب الزارع نفسه ومن جانب الهيئات العامة بمجهود مستمر لعمل على تنفيذ تلك التكاليف الباهرة. ويبيح الجدول الآلى الذي أعدته وزارة الزراعة متوسط تكاليف الفدن في مناطق عبدها.
تكاليف زراعة القطن الواحد من القطن بالقرش الصغى سنة 1929

<table>
<thead>
<tr>
<th>الوجه الفنيدا</th>
<th>الوجه البحرى</th>
<th>القمح</th>
<th>الجندلا</th>
<th>الشمال الدنا</th>
<th>شرق الدنا</th>
<th>التوقيا</th>
<th>النموذجة الزراعية</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>112</td>
<td>150</td>
<td>136</td>
<td>147</td>
<td>133</td>
<td>الحرش والتحقيق</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>60</td>
<td>12</td>
<td>12</td>
<td>11</td>
<td>4</td>
<td>النخطط</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>30</td>
<td>20</td>
<td>30</td>
<td>20</td>
<td>16</td>
<td>مسئ الحطوط</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>16</td>
<td>الرى</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>5</td>
<td>50</td>
<td>70</td>
<td>77</td>
<td>96</td>
<td>الشوف</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>70</td>
<td>70</td>
<td>70</td>
<td>70</td>
<td>48</td>
<td>التفاوى</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>60</td>
<td>66</td>
<td>المبذور والترطيب</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>40</td>
<td>40</td>
<td>40</td>
<td>40</td>
<td>54</td>
<td>التسديد</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>30</td>
<td>65</td>
<td>الحفر</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>18</td>
<td>66</td>
<td>الغرق</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>15</td>
<td>15</td>
<td>15</td>
<td>15</td>
<td>50</td>
<td>التلقي الدودة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>70</td>
<td>المذى</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>50</td>
<td>نقل المحصول</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>10</td>
<td>تقييم الاحتباس</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>1</td>
<td>6</td>
<td>مصاريف أخرى</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td>0</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>135</td>
<td>135</td>
<td>135</td>
<td>135</td>
<td>135</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td>10</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td>5</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

واذ أضافنا الإيجار إلى هذه التكاليف كان على الزارع أن ينتج انتاجاً وفيراً من جهة،، ويبيع ذلك الانتاج بأسعار عالية حتى يستطيع احراز شيء من الربح.
أما الأسعار لا سيطرة لنا عليها،، وقد هبط مستواها أخيراً إلى دون ما كان عليه قبل الحرب فلم يبق أمامنا الاً:
اولاً — العمل على وفرة الانتاج بتحسين وسائل الزراعة والتسييد وانقاص البذور، كما سيأتي الكلام عليه.
ثانياً - مواصلة الجهود لتخفيض النفقات الزراعية على الوجه الذي
بسطنه على أن يتضمن أفراد الزراع والمهيئات العامة في هذا السبيل.
وقد أرى وزارة الزراعة أن هذا الموضوع من أهم ما يمكن أن تعني به
فضحه بحثاً وافياً وترشح الفلاحين بواسطة مجلتها ومفتشيها وسائر موظفيها إلى
أمثل السبل المؤدية إلى تخفيف التكاليف النسبية للإنتاج.